Journal of the College of Education for Women
مجلة كلية التربية للبنات
June, 30, 2025 [Vol. 36(2)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

الهجرة الدولية و"جدران برلين الجديدة"

صلاح محسن جاسم[١] , سمرحسين عكله [٢]

قسم الجغرافية، كليةالتربية للبنات، جامعة بغداد، العراق. (عضو هيأة التحرير)[١]
قسم الجغرافية، كليةالتربية للبنات، جامعة بغداد، العراق[٢]

dr.salahjassim@coeduw.uobagbdad.edu.iq [1]
Samar.Hussain@coeduw.uobaghdad.edu.iq [2]

https://doi.org/10.36231/coedw.v36i2.1812

تاريخ الإستلام: ٢٠٢٤\٥\١٥، تاريخ القبول: ٢٠٢٤\٨\١٣، تاريخ النشر الإلكتروني: ٢٠٢٥\٦\٣٠

المستخلص :

تسببت ازمة اللاجئين وتزايد حجم الهجرة الدولية نحو الدول المتقدمة المتمثلة في دول الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الاميركية واستراليا الى خلق العديد من المشكلات، واعادة ظهور الجدران مره اخرى بعد مرور ٣٠ عام على انهيار الجدار الاشهر خلال القرن الماضي والمتمثل في سقوط جدار برلين الفاصل بين المانيا الشرقية والمانيا الغربية.

يناقش هذا البحث وجهات النظر المختلفة بين الآراء المؤيدة والمعارضة لبناء الجدران عن طريق استعراض وجهات النظر والتعرف على الدوافع والأسباب لكلا الأطراف وتقييم مدى فاعلية الجدران الحدودية عن طريق تحليل المخاوف للهجرة غير الشرعية، وما سيترتب عليها من تبعات مستقبلية. اظهرت الدراسات التاريخية للجدران المنشأة سابقاً فعالية محدودة، فقد اثبتت فشلها بشكل تام، مع الايدولوجية التي كانت تدعم تلك الجدران، كما تظهر الفعالية المحدودة للجدران في الوقت الحالي نتيجة تعدد اساليب الهجرة غير الشرعية المتبعة من قبل المهربين في ايجاد طرق وامكانيات جديدة للتهريب بالرغم من التطور التقني والتكنولوجي لمراقبة الحدود من قبل البلدان المتقدمة. كما توصلت البحث عن طريق الاحداث التي يشهدها العالم اليوم من التغيرات المناخية والصراعات على المياه والطاقة والموارد الأخرى فان ذلك سوف يؤدي الى زيادة حجم الهجرة والنزوح بشكل أكبر للبلدان المنخفضة والمتوسط الدخل خلال السنوات القادمة الامر الذي سيؤدي الى مضاعفة تحديات إدارة الحدود بين الدول.

الكلمات المفتاحية: الهجرة الدولية، الهجرة غير الشرعية، الجدران الحدودية

P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X مجلة كلية التربية للبنات

International Migration and "the New Berlin Walls"

Salah Muhsin Jasim [1] , **Samar Hussein Oglah**[2]

Department of Geography, Education College for Women, Baghdad University, Iraq. (Board of Editors)[1]

Department of Geography, Education College for Women, Baghdad University, Iraq[2]

dr.salahjassim@coeduw.uobagbdad.edu.iq[1]
Samar.Hussain@coeduw.uobaghdad.edu.iq[2]

https://doi.org/10.36231/coedw.v36i2.1812

Received: May 5, 2024; **Accepted**: Aug. 3, 2024; **Published**: June. 30, 2025

Abstract

The refugee crisis and the increasing of the international migration towards the developed countries represented by the European Union, the United States of America and Australia have created many problems and the reappearing walls again after 30 years since of the most famous wall collapse in the last century, i.e. the fall of Berlin Wall separating East Germany, West Germany. This research discusses the viewpoints in which different opinions support and oppose building walls by reviewing viewpoints and identifying motivations and reasons for both parties and assessing the effectiveness of border walls by analyzing concerns for illegal immigration.

The effectiveness of legitimacy and its future consequences, historical studies have shown that the walls were constructed earlier limited, it has proven to be a complete failure, along with the ideology that supported those walls, and shows limited effectiveness. The walls are currently in place because of the many illegal immigration methods used by smugglers in finding routes and new possibilities for smuggling despite the technical and technological development of border control by developed countries. As, the research is based on the events that the world is witnessing today, including climate change and conflicts over water energy and other resources, this will lead to an increase in the volume of migration and greater displacement to low-lying countries and average incomes in the coming years, which will double the challenges of managing borders between countries.

Keywords: International migration, Illegal immigration, Border walls

١ـالمقدمة

تعد الهجرة من اقدم حركات السكان التي طالما ساهمت في إعادة توزيع السكان بحثاً عن ظروف حياة افضل لهم واستمر هذا الحق مدة طويلة من الزمن دون قيود واضحة عليه إلا أن التغيرات السياسية التي شهدها العالم و خصوصاً مع بدايات القرن العشرين وظهور الدول الحديثة القومية وما افرزته نتاجات الحربين العالميتين الاولى والثانية ساهمت بشكل واضح في ظهور الكثير من القيود والعراقيل التي وضعت امام المهاجرين الدوليين بالرغم من ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان في العام ١٩٤٨ نص على انه يحق لجميع المهاجرين التمتع بحقوق الانسان الدولية نفسها مثل أي فرد اخر وحضر مبدأ التميز او التفرقة او الاستعباد على اساس العنصر او اللون او النسب او الجنسية او الدين . ان التغيرات الاقتصادية التي يعيشها العالم والفروقات الواقعة بين ما يسمى دول العالم المتقدم والعالم النامي وما تعيشه من تفاقم مشكلة الفقر وانعدام الحريات والحروب والنزاعات الطائفية في بلدان الشرق الاوسط وافريقيا واميركا اللاتينية تدفع بالآلاف سنوياً من الهجرة نحو اقاليم محددة من العالم مثل اوروبا واميركا الشمالية واستراليا غير ان هذه الهجرات اخذت تصطدم بحواجز وجدران شبه بجدار برلين وضعت للتقييد تلك الهجرات والحد منها بما يتنافى مع حقوق الانسان المعلقة. وإذا كان جدار برلين الذي وضع في يوم من الايام ليمنع حرية الانتقال بين ابناء البلد الواحد حتى صار مثالاً سيئاً للقمع والاضطهاد فان بلدان العالم اليوم الجاذبة للمهاجرين اخذت ببناء العديد من هذه الجدران لمسببات مختلفة ولذات الغاية فهل هذا حقاً لها ام انه يتنافى مع مفهوم الحريات وهذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه في هذا البحث.

٢ـ الإطار النظري

٢ـ١ مصطلحات الدراسة

٢ـ١ـ١ الهجرة

تعرف بأنها الحركة او تغيير الفرد او جماعة لمحل اقامتهم الدائم الى مكان اخر بغض النظر عن المسافة، سواء كان داخل حدود الدولة او خارج حدود هذه الدولة وما اذا كان الانتقال طوعياً او قسرياً، كما ان عملية التنقل قد تكون نظامية (قانونية) او غير نظامية

٢ـ١ـ٢ الهجرة غير الشرعية أو غير النظامية

يعني بمفهوم العام الدخول المهاجرين بطرق غير قانونية وغير شرعية عبر الحدود البرية والبحرية او الجوية خلافاً لقانون الهجرة بقصد الاقامة في بلد غير بلدهم (Chouay، ٢٠٢٣، الصفحات ٧٥٦ـ ٧٥٨)

٢ـ١ـ٣ الهجرة القسرية او الاجبارية

وفقاً لتعريف للأمم المتحدة بأنهم الاشخاص الذين أرغموا الى الفرار وترك منازلهم واماكن اقامتهم الاعتيادية رغبة في تجنب اثار العنف والنزاع المسلح وانتهاكات حقوق الانسان والكوارث الطبيعية والكوارث الاخرى التي تكون من صنع الانسان (Freh، ٢٠١٧، صفحة ٨٣) .

٢ـ٢ الدراسات السابقة

من الدراسات في مجال دراسة الهجرة الدولية ودراسة الحدود دراسة سعيد صديقي ٢٠١٧بعنوان عالم الجدران اذ ناقش تغير وظائف الحدود الدولية نظراً للعدد المتزايد من المهاجرين الذين يغادرون بلدانهم الاصلية، اذ اصبحت السيطرة حركة الهجرة هي الشغل الشاغل للبلدان المتقدمة، كما ناقش ربط بين السياسة والهجرة ومراقبة الحدود .

فيما ركز الباحث مارك كيرمان من خلال مجموعة دراسات وتقارير نشرها لسنوات (٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٢) المتمثلة توسع القلعة واعمال الجدران وحرب الحدود، اذ ناقش من خلالها المكاسب المادية والابعاد الاقتصادية للجدران لدول المنشأ والشركات التابعة لها وبين إن الجدران الموضوعة تخالف القوانين الدولية ومبادئ حقوق الإنسان والاعراف الإنسانية وتؤدي الى ضرر كبير بالمهاجرين.

وناقش كل من فيرنون فيكتوريا، وزيمرمان كلاوس في دراستهم بالتعاون مع منظمة العمل العالمية الجدران والاسوار رحلة عبر التاريخ والاقتصاد (٢٠١٩) مجموعة من التناقضات في سعي البلدان المتقدمة لبناء الجدران ومناهضة الهجرة من جانب صانعي السياسات، وتقليل من فاعلية الجدران في الحد من الارهاب والهجرة والتهريب.

٣-الإطار العملي

٣-١ منهج الدراسة

للوصول لأهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في جغرافية السكان والسياسية، وذلك عن طريق مراجعة للمصادر التاريخية والمنشورات الحكومية والمنظمات التي تصدرها الدول كمنشورات التحاد الاوربي يوريسات (Eurostat) ومكتب احصاءات الهجرة للولايات المتحدة الاميركية والجمارك الامريكية وحماية الحدود ومكتب الاحصاءات الاسترالي من اجل الوصول الى البيانات، فضلاً عن مراجعة مجموعة من البحوث والدراسات المختلفة.

٣-٢ الحدود المكانية

تتمثل حدود البحث بالجدران الحدودية المقامة في كل من دول الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الاميركية واستراليا. فيما تتمثل الحدود الزمانية من تاريخ انشاء الجدران الحدودية وحتى عام ٢٠٢٣.

٤-الإطار التحليلي

٤-١ التوزيع العدد للمهاجرين الوافدين بحسب الاقليم والدول للمدة ٢٠١٠ -٢٠٢٢:

يتبين من بيانات جدول (١) وجود زيادة غير مسبوق في اعداد المهاجرين الذين يطرقون أبواب الولايات المتحدة الامريكية و دول الاتحاد الأوربي وأستراليا خلال السنوات الأخيرة ، اذ تظهر النتائج وجود زيادة كبيرة في حجم الهجرة خاصة من البلدان التي تعاني من الأزمات والمشاكل الداخلية والحروب والاعمال الإرهابية حدثت بعضها نتيجة استبدال أنظمة الحكم في تلك البلدان او عن طريق دخول بعض المنظمات الإرهابية والميليشيات التي ساهمت في زعزعت الاستقرار وتدهور الوضع الأمني ،مما اضطر السكان الى الهجرة باحثين عن الامن وقد شملت الهجرة بشكل خاصة الأقليات الصغيرة، كما في كل من العراق وسوريا و اليمن وليبيا و أفغانستان ، فضلا عن دول اميركا الوسطى ، فضلا عن الوصول غير المسبوق للاجئين والمهاجرين غير الشرعيين من الشرق الأوسط وشمال افريقيا للمدة ٢٠١١-٢٠١٨ الى هذه الدول ، كما ساهمت الحرب الروسية الاوكرانية في زيادة حجم الهجرة الى هذه الدول خاصة دول الاتحاد الأوربي. تتمثل دول الاتحاد الاوربي بالاقليم الاربعة في الجدول (شمال اوربا، شرق اوروبا، جنوب اوروبا، اوروبا الغربية)

جدول (١)

التوزيع العدد للمهاجرين الوافدين بحسب الاقليم والدول للمدة ٢٠١٠ -٢٠٢٢*

الاقليم	الدولة	عدد المهاجرين السنوي			
		2010	2015	2019	2022
أوروبا الشرقية	بلغاريا	:	25223	37929	40619
	التشيك	48317	29602	105888	347429
	هنغاريا (المجر)	25519	58344	88581	94148
	بولندا	155131	218147	226649	275515
	رومانيا	149885	132795	202422	293024
	الجبل الاسود	5,749	4,553	10,737	:
	سلوفاكيا	5272	6997	7016	5463
المجموع		389873	475661	679222	1056198
شمال أوروبا	الدنمارك	52236	78492	61384	121183
	إستونيا	2810	15413	18259	49414
	فنلندا	25636	28746	32758	49998
	أيسلندا	3948	5635	9872	14878
	أيرلندا	52339	80792	85630	157537
	لاتيفيا	4011	9479	11223	38708
	ليتوانيا	5213	22130	40067	87367
	النرويج	69214	60816	48680	90475
	السويد	98801	134240	115805	102436
	المملكة المتحدة	590950	631452	680906	:
المجموع		905158	1067195	1104584	711996
جنوب اوروبا	كرواتيا	8846	11706	37726	57972
	اليونان	60462	64446	129459	96662
	إيطاليا	458856	280078	332778	410985
	مالطا	4275	16936	28341	34964
	مقدونيا الشمالية	1359	1741	2118	:
	البرتغال	27575	29896	72725	117843
	سلوفينيا	15416	15420	31319	35613
	قبرص	20,206	15,183	26,170	31052
	إسبانيا	360705	342114	750480	1258894
المجموع		957700	777520	1411116	2755981
أوروبا الغربية	النمسا	70978	166323	109167	201622
	بلجيكا	135281	146626	150006	208356
	فرنسا	307111	364221	385591	431017
	ألمانيا	404055	1571047	886341	2071690
	ليختنشتاين	591	657	727	770
	لوكسمبورغ	16962	23803	26668	31433
	هولندا	126776	166872	215756	326798
	سويسرا	161778	153627	145129	167079
المجموع		1223532	2593176	1919385	3438765
الولايات المتحدة الاميركية		1042625	1051031	1031765	1018349
استراليا		180370	206230	194430	518090

ملاحظة.

1. Office Of Immigration Statistics. (2020). 2019Yearbook Of Immigration Statistics . Washington, D.C.
2. Office Of Immigration Statistic2022.(2023). Yearbook Of Immigration Statistics,Washington, D.C.

3. Australian Bureau Of Statistics .(2021). Net Overseas Migration By Country Of Birth, State/Territory By Reference Period - Financial Years, 2004-05 To 2019, Canberra.

4.Australian Bureau Of Statistics.(2023). Net Overseas Migration By Country Of Birth, State/Territory By Reference Period - Financial Years, 2004-05 To 2022, Canberra.

5. Eurostat ,Source Of Data, Online Data Code Migr_Imm12prv. Https://Ec.Europa.Eu/Eurostat/Databrowser/View/Migr_Imm12prv/Default/Table?Lang=En

يلاحظ عن طريق البيانات المعروضة للسنوات السابقة ارتفاع الهجرة بشكل كبير للمدة ٢٠١٠ – ٢٠١٩ في معظم الأقاليم للدول المتقدمة ، اذ استقبلت دول الاتحاد الأوربي هجرة بلغت ٣,٤ مليون مهاجر في عام ٢٠١٠ فيما ارتفع حجم الهجرة في عام ٢٠١٩ الى ما يزيد عن ٥ مليون نسمة، سجل اعلى حجم للهجرة في إقليم أوروبا الغربية باستقبال اكبر حجم للهجرة بلغ ١,٩ مليون مهاجر، في حين جاء في المرتبة الثانية إقليم جنوب أوروبا بحجم هجرة بلغ ١,٤ مليون مهاجر ،وتلاها إقليم شمال أوروبا بحجم هجرة ١,١ مليون مهاجر ، فيما سجل اقل إقليم استقبال للهجرة في إقليم أوروبا الشرقية بحجم ٦٧٩٢٢٢ مهاجر ، وعند تفسير أسباب الاختلاف في حجم الهجرة بين هذين الاقليمين في ارتفاع حجم الهجرة الى إقليم اوروبا الغربية مقارنة بأوروبا الشرقية فنجد العديد من الأسباب كما هو معروف عند وضع مقارنة بين دول هذه الأقاليم فقد يظهر الفرق الواضح في العديد من الجوانب مختلفة ولعل أهمها وابرزها الجانب الاقتصادي فتتميز دول غرب أوروبا بارتفاع الدخل وتنوع فرص العمل والتطور الصناعي الكبير ، فضلاً عن الرعاية الصحية والتعليمة والخدمية المقدمة الامر الذي يساهم في جذب اغلب المهاجرين الى دول غربي أوروبا فيما تتسم أوروبا الشرقية بعكس الصورة من حيث انخفاض الدخل و محدودية فرص العمل وحدودية توفر الخدمات بالشكل مطلوب، الامر الذي يظهر وجود فجوة بشكل واضح بين الاقليمين ومما يدفع المهاجرين نحو التوجه الى أوروبا الغربية كدول مقصد .

وعند النظر الى حجم الهجرة بحسب بيانات عام ٢٠٢٢ يلاحظ زيادة واضحة لمعظم دول واقاليم الاتحاد الاوربي ،اذ استقبل الاتحاد الاوربي ٧,٩ مليون مهاجر ،و ارتفع حجم الهجرة في اقليم غرب اوروبا الى ٣,٤ مليون مهاجر ، كما ارتفع حجم الهجرة في اقليم جنوب اوروبا الى ٢,٧ مليون مهاجر ،فيما يمكن ملاحظة اختلاف في الترتيب لباقي الاقاليم ،اذ جاء اقليم شرق اوروبا في المرتبة الثالثة بحجم هجرة بلغ مليون مهاجر ،و تراجع اقليم شمال اوروبا رابعاً بحجم هجرة بلغ ٧١١٩٩٦ مهاجر و يمكن تفسير اسباب هذا الاختلاف الى سببين يتمثل السبب الاول في خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الاوربي اعتباراً من عام ٢٠٢٠ والتي كانت تمثل مركز ثقل و وجهة مهمه للمهاجرين ضمن الاقليم الشمالي الامر الذي ساهم في تراجع حجم الهجرة ، بينما يتمثل السبب الاخر في زيادة اعداد الوافدين من المهاجرين لإقليم شرق اوروبا الى الاحداث التي شهدتها المنطقة بسبب الحرب الروسية الاوكرانية والتي ادت الى زيادة حجم تيارات الهجرة من النازحين الى اقليم الشرقي كون دول الاقليم الشرقي ضمن الاتحاد الاوربي تعد هي الاقرب الى منطقة الصراع الاوكرانية .

يمكن تلخيص حجم الهجرة في ان الجزء الأكبر لاستقطاب الهجرة في بلدان الاتحاد تمثلت في الجزء الاغنى من أوروبا والمتمثل بالجزء الغربي ، اذ تضاعف عدد طالبي اللجوء فقد وصل العدد المهاجرين في المانيا في عام ٢٠١٧ الى ١,٢ مليون (Giesing, 2020, p. 3)وهي تمثل اعلى دول استقبالاً للمهاجرين شكل (١) و ارتفع هذا الرقم ليصل الى ٢ مليون مهاجر لعام ٢٠٢٢ ،وهي ضمن إقليم أوروبا الغربية ،وتمثل الدولة الوحيدة ضمن دول الاتحاد التي لا تزال تستقبل مهاجرين ،وهنا لابد من الاشارة ان زيادة استقبال المهاجرين من قبل المانيا ما هي الا سياسة مؤقتة لسد الثغرة الديموغرافية وتعويض نقص السكان الحاصل ومعالجة الخلل الظاهر في الهرم السكاني للدولة من اجل تعويض و انعاش المجتمع بالطاقات الشبابية التي تمثل قوة اقتصادية لأي مجتمع ،فمن المتعارف عليه ان فئة الشباب هي اكثر فئات ميلان و رغبة في الهجرة الى الدول التي تتوفر بيها فرص العمل والهرب من سوء الاوضاع الاقتصادية والسياسية في بلدانهم ، الامر الذي ويوضح استغلال المانيا لهذه الاوضاع في بلدان الشرق الاوسط وما ان تصل الى مبتغاها و مرادها المطلوب فأنها ستعود الى سياستها السابقة في تقييد وتحجيم الهجرة. وتلتها دولة اسبانيا بحجم ١,٢ مليون مهاجر ضمن إقليم جنوب أوروبا.

شكل (١)

عدد طلبات اللجوء في المانيا واوروبا للمدة ١٩٩٠ -٢٠١٨

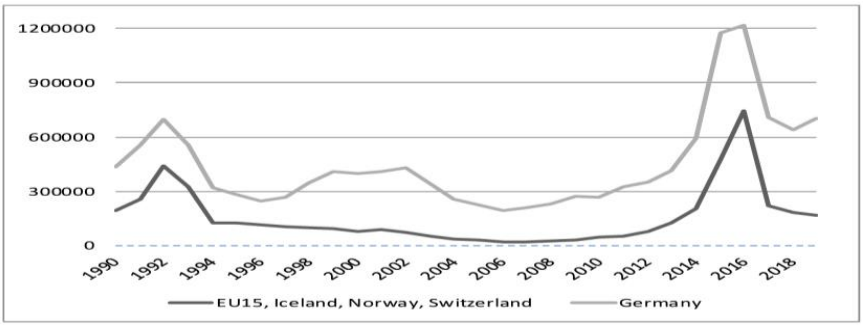

ملاحظة.

Anthony Edo, Yvonne Giesing.(2020). Has Immigration Contributed To The Rise Of Rightwing Extremist Parties In Europe, European Network For Economic And L Policy Research, Vol. 4, Munich.p3.

وبعيداً عن دول الاتحاد الأوربي وعند الحديث عن حجم الهجرة لباقي الدول والاقاليم المتقدمة التي ارتفع بها حجم الهجرة الوفده، فقد ارتفع حجم الهجرة في استراليا للمدة المذكورة من ١٨٠٣٧٠ مهاجر في عام ٢٠١٠ الى ٥١٨٠٩٠ مهاجر لعام ٢٠٢٢ ، كما تظهر البيانات ان الولايات المتحدة الأميركية هي من اكثر دول العالم المتقدم استقبالاً للهجرة بشكل سنوي و معدل اقرب ما يكون الى الثبات ،اذ يبلغ مليون مهاجر سنوياً و يعود ذلك لعدد من الاسباب في مقدمتها البحث عن فرص اقتصادية افضل وتوفير متطلبات الحياة الاساسية مقارنة بالظروف الاقتصادية الصعبة ونقص الخدمات الاساسية ومحدودية الفرص في بلدان المنشأ ، فضلاً عن هجرة العديدة من سكان المكسيك ودول اميركا الوسطى نتيجة انتشار الجماعات الاجرامية و تجار المخدرات وزيادة الاشتباكات الناجمة بين تجار وعصابات المخدرات والقوات الحكومية في العديد من المدن في المكسيك في المقابل عدم توفير الحماية الكافية للسكان فقد بين تقرير خاص باللجنة الوطنية المكسيكية لحقوق الانسان ان ٣٥٤٣٣ ضحية كانت نتيجة الاشتباكات ،الامر الذي يساهم في زيادة طالبي اللجوء ، كما ساهمت المجموعات الاجرامية المنتشرة في كل من الهندوراس والسلفادور وغواتيمالا في زيادة الهجرة وطالبي اللجوء الى الولايات المتحدة الامريكية فقد أظهرت بعض الدراسات ان الوضع في هذه البلدان كانت اكثر فتكاً من العديد من البلدان والمعروفة مثل العراق و أفغانستان خلال المدة ٢٠١٢-٢٠١٥ ويعود السبب في ذلك الى السيطرة الإقليمية من قبل اكبر المجموعات الاجرامية والمتمثلة في عصابة مارا (MS13) وضعف القانون في تلك الدول (OAmnesty International، ٢٠١٧، الصفحات ٩ -١١) .

يظهر عن طريق العرض السابق لزيادة حجم الهجرة للبلدان المتقدمة ،فضلا عن الوصول غير المسبوق للاجئين والمهاجرين غير الشرعيين من الشرق الأوسط وشمال افريقيا للمدة ٢٠١١-٢٠١٨ الى البلدان المتقدمة ،الامر الذي انعكس بشكل واضح لزيادة مخاوف تلك البلدان نتيجة ظهور عدد من الثغرات في سياسات الاتحاد الاوربي بشأن الحدود الخارجية نتيجة تأثير هذه الهجرة على قواعد شنغن ، فضلاً عن تصاعد الانشطة الارهابية والجرائم الخطير عبر الحدود مما ساهم في زعزعة الامن القومي لهذه الدول ،فقد تم انشاء العديد من الاسوار الأمنية الجديدة حول خارطة الشرق الأوسط بشكل خاص عندما بدا تمرد داعش في تهديد استقرار المنطقة (Radjenovic، Delivering for citizens Protection of EU external borders ، ٢٠١٩، صفحة ١) ،و تم تشييد الاسوار الحدودية للولايات المتحدة مع المكسيك كما سيتم عرضه لاحقاً.

ان بناء الجدران والاسوار قد اصبح الزاماً سياسياً ، فعند النظر الى جدول (٢) و خرائط (١) نلحظ وجود العديدة من الجدران التي تم تشييدها في دول مختلفة كانت بداية من اسبانيا أواخر القرن الماضي ، لكن عند التمعن في النظر لتواريخ الانشاء يظهر لنا ان غالبية الجدران قد تم تشييدها بين السنوات ٢٠١٢ – ٢٠٢٢، فقد تم انشاء 19جداراً لدول أوروبا بعضها مع المناطق الحدودية للحد من الهجرة القادمة للاتحاد الأوربي و كان أولى هذه الاسوار التي تم تشييدها في اسبانيا والتي تمثل اول جدران

حدودية ،اذ تعد سبتة و مليلة من اهم الجيوب الخاضعة للسيطرة الاسبانية شمال المغرب العربي ، اذ تم انشاءها بين عامي ١٩٩٣-١٩٩٦ بعد انضمام اسبانيا للاتحاد الأوربي بفترة قليلة بحجة منع الهجرة غير النظامية، واستمرت الحكومة الاسبانية بتعزيز الجدران بتقنيات متقدمة مثل ادخال كاميرات المراقبة و الاشعة الحمراء وبناء جدار من الاسلاك الشائكة حولة سبتة ، في حين يتكون جدار مليلة من ٣ قطاعات يبلغ ارتفاع ٣,٥متر وبينما يصل السور الداخلي الى ٦ متر لمنع المهاجرين من تسلق الجدار وساهم الاتحاد الأوربي بتمويل المشروع من ناحية مالية (Saddiki, 2017, pp. 58-59) ، اذ تعددت اسباب الهجرة غير الشرعية من دول افريقيا عن طريق المغرب العربي وذلك نتيجة الموقع الجغرافي الاستراتيجي ولكونها تعد بوابة لعبور الأفارقة من اجل الوصول الى اوروبا ،وذلك نتيجة زيادة الازمات السياسية والاقتصادية خاصة التي خلفتها الثورات الربيع العربية عام ٢٠١١ ، المتمثلة في عدم الاستقرار السياسي و الاستبداد بالحكم و وانتشار الفساد بكافة اشكاله ، مما انعكس على انتشار الارهاب و الاتجار بالبشر وانعدام الامن على حياة الافراد ، مما ساهم في زيادة التسلل للمهاجرين الأفارقة عبر حدود دول المغرب العربي و ليبيا و الجزائر كبوابة الى الاتحاد الاوربي (Chouay، ٢٠٢٣، الصفحات ٧٦١-٧٦٢) .وبالرغم من وجود عدد من محاولات للمهاجرين مثل تسلق الجدار باستخدام سلالم مؤقتة من اجل الوصول للجيبين والعبور الان ذلك أدى الى مصرع بعضهم (Saddiki، ٢٠١٧، صفحة ٧٥) .

اما البعض الاخر من هذه الجدران فقد تم انشاءها داخلية بين دول أوروبا تعمل كحاجز للصد ومنع عبور المهاجرين القادمين من دول خارج الاتحاد الأوربي و استطاعوا الفرار والعبور من دول الحدود او العبور عن طريق البحار و الوصول الى دول الاتحاد الأوربي فعلى سبيل المثال اقامت النرويج جداراً حدودياً بينها وبين روسيا بالرغم من كون النرويج خارج الاتحاد الأوربي ،لكنها ضمن دول شنغن ،فقد عمدت على اقامت الجدار للحد من عبور المهاجرين الروس عبر أراضيها لغرض حماية سيادة وامن الدولة ، كما اقامت كل من لاتفيا و استونيا وليتوانيا جداراً مع روسيا لذات السبب .

جدول (٢)

*الجدران المنشأة للحد من الهجرة غير الشرعية للاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية واستراليا**

الدولة المنشأة للجدار	ضد اي دولة	نوع الجدار	الغرض	طول الجدار / كم	سنة الانشاء
اسبانيا	المغرب (سبتة)	برية + بحرية	الحد من الهجرة	7.8	1993
	المغرب (مليلة)	برية + بحرية	الحد من الهجرة	13	1996
اليونان	تركيا	برية	الحد من الهجرة	52.5	2012-2021
	مقدونيا الشمالية	بري	الحد من الهجرة	37	2015
سلوفاكيا	المدن الداخلية: كوسيتش ، فيلكا ايدا ، أوسيت وفلي	برية	الفصل والامن	---	2013 (لا يزال قيد الانشاء)
بلغاريا	تركيا	برية	الحد من الهجرة	235	2014-2017
هنغاريا	كرواتيا	برية	الحد من الهجرة	131	2015
	صربيا	برية	الحد من الهجرة	158	2015-2017
مقدونيا	اليونان	برية	الحد من الهجرة	37	2015 - 2016
النمسا	سلوفينيا	برية	الحد من الهجرة	3.3	2015- 2016
	ايطاليا	برية	الحد من الهجرة	0.25	2016
سلوفينيا	كرواتيا	برية	الحد من الهجرة	198.7	2015-2020
المملكة المتحدة	فرنسا (ميناء كاليه - نفق القناة)	برية	الحد من الهجرة	65	2015 - 2021
لاتيفيا	روسيا	برية	الامن والتوتر الاقليمي , تهريب المهاجرين	93	2015
	بيلاروسيا	بري	الامن والتوتر الاقليمي , تهريب المهاجرين	36.9	مستمر قيد الانشاء 2021
النرويج	روسيا	برية	الامن والهجرة	0.2	2016
استونيا	روسيا	برية	الامن والتوتر الاقليمي , تهريب المهاجرين	104	2018 -2021
	روسيا	برية	الامن والتوتر الاقليمي , تهريب المهاجرين	45	2017 -2018
ليتوانيا	بيلاروسيا	برية	الحد من الهجرة	502	1999-2022
الولايات المتحدة الاميركية	المكسيك	برية	الحد من الهجرة	643.74	لغاية 2023
استراليا	---	بحرية	الحد من الهجرة	---	---

ملاحظة من .

1.Costica Dumbrava. (2022). Walls And Fences At EU Borders. European Parliamentary Researchservice
2. Ainhoa Ruiz Benedicto Pere Brunet. (2018). Buildin Wallsfear And Securitizationin The European Union. Barcelona: Centre Delas D'estudis Per La Pau,Tni Transnationalinstute.
3. U.S. Customs And Border Protection. (29 10, 2020). DHS And CBP Celebrate 400 Miles Of New Border Wall System.

*طول الجدار المذكور في الجدول للولايات المتحدة الاميركية يمثل طول للجدار المادي الفعلي المقام مستبعداً منه مناطق الفصل والعزل الطبيعية كالصحاري وغيرها.

خارطة (١)

الجدران المنشأة للحد من الهجرة غير الشرعية للاتحاد الاوربي

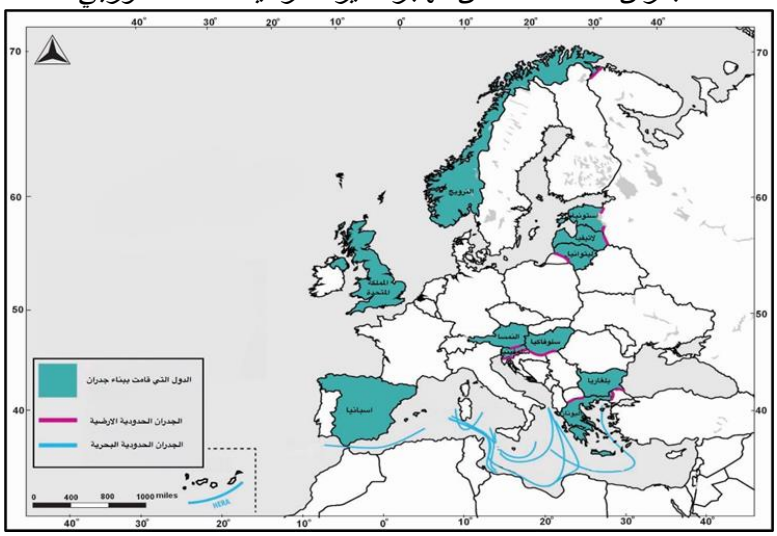

ملاحظة من.

Mark Akkerman. (2019). The Business Of Building Walls. Centre Delas D'estudis Per La Pa, Transnationalinstitue.

واقامت المملكة المتحدة جدار مع فرنسا قبل مغادرتها و الخروج من الاتحاد الأوربي وذلك بهدف منع مرور المهاجرين واللاجئين الافارقة و العرب الواصلين الى فرنسا بطرق غير شرعية من دخول بريطاني وقد ازداد طول الجدار حتى وصل طول الى ٦٥كم في عام ٢٠٢١ ، كما اقامت كل من اليونان و سلوفاكيا و بلغاريا جدران حدودية ضد تركيا من اجل الحد من الهجرة القادمة من دول جنوب غرب اسيا و خاصة الدول التي تعاني من مشاكل داخلية او حروب وتهجير مثل سوريا و العراق و أفغانستان وغيرها فقد كانت الهجرة تتم من خلال الانتقال بشكل بري بين الدول او عن طريق البحر ، كما تم تشييد جدار من قبل مقدونيا مع اليونان لذات السبب خاص وان اغلب الهجرة غير الشرعية تكون قادمة لليونان عن طريق البحر من خلال القوارب ومن ثم الدخول الأراضي اليونانية و الانتقال عبر الحدود بطريق غير شرعية للدول المجاورة ، وقد اقامت هنغاريا اجداران ضد كل من كرواتيا و صربيا ، كما اقامت النمسا جداراً ضد سلوفينيا و إنشاءة سلوفينيا جداراً ضد كرواتيا وذلك للحد من الهجرة غير القانونية القادمة دول خارج الاتحاد .

ويمكن ملاحظة ان معظم هذه الجداران قد تم تشييدها داخل الحدود الدول ضمن الاتحاد و ذلك نتيجة الانتقال للمهاجرين عن طريق البر بين أراضي هذه الدول عن طريق المهربين مقابل مبالغ ماليه من اجل الوصول الى بر الأمان خلال الفترة المذكورة ، اذ تمثل الفترة مرحلة صعبة للعديد من البلدان في العالم فعل سبيل المثال فهي تمثل مرحلة اوج الحرب في سوريا التي لاتزال مستمرة حتى الوقت الراهن ،مما دفع بالعديد من السكان للهجرة خارج البلد سواء كانت الهجرة شرعية او غير شرعية ، كما ان هذه الفترة شهدت العديد من المشكلات لدول مختلفة لعل ابرزها الاعمال الارهابية المتمثلة في دخول داعش والسيطرة عل العديد من الاراضي في سوريا و العراق واجزاء اخرى من افغانستان ،مما ادى الى زيادة الهجرة للبلدان المتقدمة باعتبار ان هذه البلدان هي الملاذ الامن ومن ثم هي نفس الفترة التي شهدت زيادة في الهجرة وعلى اثرها تم بناء الاسوار والجدران الحدودية ، كما عمد الاتحاد على نشر سفن او اسطول بحري على طول المنافذ الحدودية للبحر المتوسط والمحيط الأطلسي من اجل منع الهجرة القادمة عبر البحر من شمال افريقيا ودول افريقيا او من منطقة الشرق الأوسط .

اما الحدود البحرية للاتحاد الاوربي فتتكون من الإدارة المكلفة بحماية الحدود و السواحل و المتمثلة في الوكالة الأوروبية للحدود وخفر السواحل (فرونتكس*) (فرونتكس وكالة امنية تأسست عام ٢٠٠٤ وبدأت عملها الفعلي عام ٢٠٠٥ واصبحت الوكالة الاوربية للحدود وخفر السواحل لادارة ومراقبة الحدود ، تم انشاء الوكالة بناءً على نموذج إدارة الحدود الذي يتم من خلاله تصنيف الأشخاص على انهم قانونيين او غير قانونيين ، وتتمثل مهمتها الرئيسية في السيطرة على الجرائم والمهاجرين حتى لا يصلوا الى شواطئ دول الأعضاء، كما انها مكلفة بمراقبة حركة الافراد عبر الحدود الداخلية والخارجية للاتحاد ومنطقة الشنغن) التابعة للاتحاد الاوربي والسلطات الوطنية للدول الأعضاء المسؤولة عن إدارة الحدود. تقوم الوكالة بمراقبة الحدود والأنشطة وتنفذ تلك المهام بالتعاون مع سلطات الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .كما يقوم بإجراء "تقييم نقاط الضعف" لاكتشاف وتخفيف نقاط الضعف في نظام حماية الحدود في الاتحاد الأوروبي (Radjenovic، Delivering for citizens Protection of EU external borders ، ٢٠١٩، صفحة ٢) ،ويتم ذلك عن طريق نشر الدوريات متنقلة عبر البحر ونشر تقنيات المراقبة التي تسعى من خلالها للكشف عن السفن التي تحمل المهاجرين واعتراضها ، خاصة مع ازدياد الهجرة عبر البحار بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة .

كما قامت استراليا بنشر قوات عسكرية وسفن بحرية على طول السواحل والمياه الإقليمية للدولة من اجل منع مرور السفن التي تعمل على نقل مهاجرين بصورة غير قانونية ، اذ عملت استراليا عام ٢٠١٧ على دمج الشرطة الفدرالية الاسترالية مع قوات الحدود الاسترالية و وكالات منظمة الاستخبارات الأمنية لغرض المحافظة على الشؤون الداخلية و منع دخول المهاجرين نتيجة لارتفاع اعداد المهاجرين الذين يصلون بالقوارب فبحسب قانون الهجرة الأسترالي لسنة ١٩٥٨ يعد جميع الافراد غير المواطنين في استراليا من دون حصولهم على تأشيرة صالحة وغير قانونيين ويخضعون للحجز حتى يتم منحهم تأشيرة او يتم ترحيلهم من استراليا (MOORE, 2020, pp. 1271 -1273) ، كما اعطى قانون تشريع حماية الحدود لعام ١٩٩٩ اتاحة صلاحيات لموظفي الجمارك السلطة لحماية الحدود الاسترالية والمياه الدولية في احتجاز السفن والطائرات المستخدمة في عملية تهريب الأشخاص ومصادرتها والتخلص منها ،وجاءت هذه الإجراءات نتيجة زيادة الهجرة الغير مصرح بها خلال العقود الثلاث الماضية نتيجة لوصول المهاجرين عبر قوارب وطائرات غير مصرح بها فقد تم رفض دخول اكثر من ٢٠٠٠ شخص قادم عبر تلك الطرق (Commonwealth of Australia، ٢٠١٧، صفحة ٧٣) .

اما الجداران البرية الأخرى خارج الاتحاد الأوربي والمتمثلة في الجدار الأطول و الأكثر ارتفاع بين الولايات المتحدة الأميركية والمكسيك والذي تم الإعلان عنه من قبل الجمارك وحماية الحدود الامريكية عن مناقصة لأكبر و أطول الجدران التي يتم تشييدها على وجه الأرض بعد الأعلان الذي أصدره الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بعنوان تحسينات امن الحدود في العام ٢٠١٧ ، وكما وقع على امرين تنفيذية أخرين تنص على " تعزيز السلامة العامة في المناطق الداخلية و أوامر اخر بتقييد الهجرة او ما يعرف حظر المسلمين ، والذي يؤثر على المهاجرين وطالبي اللجوء واعطاء الاولوية للترحيل ، كما يسمح الامر الصادر بالإعادة القسرية لطالبي اللجوء او الاحتجاز لأشهر متتالية ، خاصة في مناطق العبور للمهاجرين القادمين من دول اميركا الوسطى بين الولايات المتحدة والمكسيك ، كما وتلعب الحكومة المكسيكية دوراً مهماً في احتجاز وترحيل الالاف الأشخاص واعادتهم لبلدانهم معتمدين في ذلك على التمويل الأمريكي ، وهو ما ينتهك بذلك القانون الدولي لحقوق الانسان (OAmnesty International، ٢٠١٧، الصفحات ٥ -٧)

عند العودة لتاريخ بناء الجدار الحدودي بين الولايات المتحدة و المكسيك من اجل إعطاء صوره أوضح للجدار الأطول و الأكثر ارتفاعاً والأكثر عبوراً في العالم ،اذ بدأت دورية الحدود الامريكية سنة ١٩٩٠ بإقامة سياج يبلغ ارتفاعه ١٠ اقدام ، تم بناء اول قطعة من الجدار ٢٢ كم (١٤ميلاً) في سان دييغو ويتكون من الفولاذ على مسافة ١٤ ميلاً من حدود سان دييغو ، ومن ثم بعد ذلك تم إضافة ١٠٠٠ كم عام ٢٠٠٦ من الفولاذ والخرسانة في أجزاء مختلفة من هذه الحدود البالغ طولها ٣٢٠٠ كم ويتكون حوالي ثلث الحدود من حواجز طبيعية مثل امتداد الصحاري ونهر ريو جراند ويكون بين

الجدران جهاز افتراضي يتكون من أجهزة استشعار و كاميرات مراقبة وتقنيات أخرى كما تسعى الحكومة الى إضافة ١٠٠٠ كم أخرى من الجدار في المستقبل القريب ويتمثل الهدف من هذا الحاجز لدوافع عديده منها وقف الهجرة الغير شرعية ومكافحة المخدرات و تهريب البشر و منع العنف المرتبط بالمخدرات (Vernon, 2019, pp. 10 -11) كما تم نصب حاجزاً في جنوب اريزونا و براونزفيل و ال باسو ، حيث تم الاستعانة بشركات خارجية عملت على تشييد أبراج بارتفاع ٩٨ قدماً في جنوب اريزونا تعلوها كاميرات وأجهزة استشعار و رادار ومعدات مراقبة أخرى مصحوبة بتقنيات البيومترية عند نقاط الدخول على طول الحدود التي تتميز بتعرفها على سمات الصوتية و شبكة العين والوجه من اجل تتبع الافراد (Ponting، ٢٠١٢، الصفحات ٢٧ -٢٨) ولا يزال العمل على تشييد البناء الجدار مستمر حتى الوقت الحالي ،فبحسب وزارة الامن الوطني ومكتب الجمارك وحماية الحدود الاميركية فقد بلغ طول الفعلي للجدار لعام ٢٠٢١ المقام ٤٠٠ ميلاً (٦٤٣,٧٤ كم) (U.S. Customs and Border Protection، ٢٠٢٠) ،ويلاحظ عند تتبع البيانات المعلنة في الكتاب السنوي لإحصاءات الهجرة من قبل وزارة الامن الأمريكية يتضح وجود انخفاض في حجم الهجرة القادمة من دول اميركا الوسطى ، فقد سجل عدد المهاجرين الوافدين ٣٢١٧٠٣ مهاجر لعام ٢٠١٠ ، بينما ارتفع العدد الى ٣٤٩٨٦٩ مهاجر في العام ٢٠١٥ ، وقد وازداد هذا العدد في عام ٢٠١٩ الى ٣٥٠١٩٤ مهاجر ، بالرغم من هذه الزيادة لأعداد المهاجرين اذ انه يتبين وجود تراجع فعند استخراج الفرق للسنوات المذكورة ، اذ يظهر ان عدد المهاجرين بين عامي ٢٠١٥-٢٠١٩ بلغ العدد المهاجرين ٣٢٥ مهاجر مقارنة بين عامي٢٠١٠-٢٠١٥ الذي بلغ فيها عدد المهاجرين فيها ٢٨١٦٦ مهاجر ،وسجلت كل من المكسيك و دومنيكان و كوبا اعلى دول اميركا الوسطى وصول للولايات المتحدة من حيث اعداد المهاجرين للسنوات (Office of Immigration Statistics، ٢٠٢٠، صفحة ١٠) .

ولابد من الإشارة وراء انشاء هذه الجدران عدد من الشركات مخصصة وعنده المراجعة التقارير والدراسات تظهر ان نمو هذه الجدران وانتشارها مع التقنيات الحديثة المستخدمة من كاميرات وأجهزة اتصالات و أجهزة كشف قد اسهمت وفي انتعاش هذه الشركات بمليارات الدولارات فعلى سبيل المثال بين عامي ٢٠٠٢-٢٠١٧ زادت صادرات الشركات الإسرائيلية المتخصصة في امن الحدود بنسبة ٢٢% كل عام ، نتيجة التعاقدات والتعاون مع الشركات الدولية الكبرى التي لديها حصة كبيرة في هذا السوق مثل شركة Boeing الأمريكية، ،وشركة Elbit Systems الإسرائيلية، وشركة Magal Security Systems الإسرائيلية، وشركة Amper الإسبانية، ومجموعة EADS الأوروبية . ومن بين المستفيدين الآخرين شركة سيمكس المكسيكية فضلاً عن العديد من الشركات الامريكية وإسرائيلية الأخرى (Vernon، ٢٠١٩، صفحة ١٤) .

اما في اوروبا فقد زادت الميزانية بالنسبة لوكالة فرونتكس عدة مرات ، اذ يظهر ذلك عند تتبعها بين للسنوات من ٢٠٠٥-٢٠١٦ يتبين ان ميزانية فرونتكس قد بلغت ٦,٣ مليون يورو ،فيما ارتفعت الى ١٤٢,٦ مليون يورو عام ٢٠١٥ و تضاعف هذا الرقم بنسبة بلغت ٦٧% في عام ٢٠١٦ ،اذ وصلت ميزانية الوكالة الى ٢٣٨,٧ مليون يورو ووفقاً لاقتراح الوكالة سيكون هذا الحد الأدنى لميزانية فرونتكس للسنوات القادمة ، فيما تم إعادة طلب ٣١,٥ مليون يورو إضافية في عام ٢٠١٧ من اجل شراء معدات تشغيلية وبالتالي فان ذلك يعني تحولاً جوهرياً الى نظام امن الحدود فيما سيؤدي ذلك الى لجوء المهاجرين الى استخدام طرق و وسائل اكثر خطورة من اجل الوصول (Akkerman، Border Wars ، ٢٠٢٢، صفحة ١٤) وغالبا ما تلجئ وكالة فرونتكس الى التعامل مع عدد من الشركات المختصة في امن الحدود وابرز هذه الشركات ايرباص وليورناردو و تاليس ثلاث من اكبر الشركات العسكرية الأمنية في اوروبا التي توفر الأسلحة والخدمات الأمنية للجدران البرية والبحرية فعلى سبيل المثال زادت اجمالي إيرادات شركة ايرباص وهي تعد شركة طيران ودفاع معظم انتاجها في المانيا و فرنسا لكن مقرها الرئيسي في هولندا وبلغت اجمالي إيرادات الشركة ٧٥,٢ مليار دولار لعام ٢٠١٧ ،فيما بلغت عائدات الأسلحة ١٢,٩ مليار دولار (Akkerman, The Business Of Building Walls, 2019, pp. 30 -31) ،بينما بلغت شركة ليوناردو الإيطالية التي تعد المورد رئيسي للطائرات الهليكوبتر لأمن الحدود اهم الموردين الرئيسين لحدود اوروبا والتي حصلت على عقد الوكالة الاوربية للسلامة البحرية بقية اجمالية بلغت ٦٧,١ مليون يورو ، ومن ثم فان اجمالي عائدات الشركة قد بلغت ٨,٩ مليار دولار، فيما بلغت إيرادات الشركة ١٣ مليار دولار لعام ٢٠١٧ ،اما الشركة الأخير المتمثلة في شوكة تاليس وهي شركة أسلحة فرنسية مختصة في امن الحدود وتعمل على تقديم

المعدات العسكرية والأمنية وأنظمة تحديد الهوية ومن اهم أنشطتها انتاج أنظمة الرادار والاستشعار التي تستخدمها السفن والجدران البرية والتي بلغت عائدات الاسلحة ٩مليار دولار ٢٠١٧ وبينما بلغت اجمالي الايرادات ١٧,٨ مليار دولار (Akkerman، The Business Of Building Walls، ٢٠١٩، الصفحات ٣٢-٣٤).

من العرض السابق نلحظ زيادة الأنفاق للدول المستقبلة للمهاجرين عن طريق زيادة التعاقدات مع الشركات الأمنية و التقنية والتي تمول من دول الاتحاد الاوربي و الولايات المتحدة ،وقد أوضح (لهين دي هاس) أستاذ دراسات الهجرة والمدير السابق لمعهد الهجرة الدولية في جامعة أكسفورد ان الكثير من الأموال تذهب الى ضبط امن الحدود في حين لا يتم معالجة أسباب الهجرة بدلاً من ذلك ومن ثم فان ذلك يعمل على اتاحة الفرصة للمهربين ومساعدتهم في الاستغلال المهاجرين نحو اللجوء لطرق اكثر خطورة (TRANSATLANTIC COUNCIL on MIGRATION, 2021, p. 4) ، اذ ان زيادة الانفاق من اجل تطوير تقنيات امن وعسكرة الحدود يقابلها تطور طرق وأساليب التهريب من قبل المهربين ،وظهور شبكات تهريب دولية ممولة ومنظمة و مدربة ومجهزة بشكل كبير ، و يساهم ذلك في ارتفاع الأسعار التي يفرضها المهربين والتي قد تصل الى ست اضعاف مقارنة بتسعينات القرن الماضي (Bersin, 2021, p. 4)

كما يتبين من العرض السابق للشركات المستفيدة هي نفسها الشركات التي تتلقى التمويل للبحث والتطوير الأسلحة من اجل حفظ امن الحدود ، كما ان العديد من هذه الشركات تعد هي المورد الرئيسي للأسلحة للمناطق ذات النزاعات خاصة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ،اذ ان الحرب على الإرهاب وانتشار الصراعات سواء الداخلية او الخارجية في هذه المناطق يصب في مصلحة هذه الشركات والتي مثلتها بعض الدراسات بانها تمثل كمناجم الذهب للشركات العسكرية ، اذ يرتبط صعود سوق امن الحدود ارتباطاً وثيقاً بهذه التطورات نتيجة الاستفادة ، اذ يظهر ذلك عن طريق جانبين يتمثل الأول في مأساة اللاجئين نتيجة توريد الأسلحة والمعدات التي تعمل على تغذية الصراعات في البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار ، بينما يتمثل الجانب الأخرى في تضخيم المخاوف من الهجرة القادمة الى البلدان الغرب من اجل التسويق لمعدات الامن والحماية ومراقبة الحدود لدول الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة من اجل استحصال التمويل من تلك الدول لمنع دخول المهاجرين .

وكنتيجة طبيعية يلاحظ انخفاض المعابر في بحر ايجة بشكل كبير بعد الإجراءات المعتمدة والتقنيات التي قام بها حلف الناتو كاستجابة لطلب مشترك لكل من المانيا و تركيا واليونان في فبراير عام ٢٠١٦ في ان تبدا بمراقبة بحر ايجة بالتنسيق مع وكالة فرونتكس لإيقاف القوارب التي تحمل المهاجرين واعادتهم الى تركيا (Akkerman، Border Wars ، ٢٠٢٢، صفحة ١٣) . فيما يلاحظ زيادة حجم الهجرة الغير الشرعية عبر البحر المتوسط بحلول عام ٢٠١٦ كان اكثر من ٣٦٠ الف شخص قد نجا من الرحلة بينما بلغ عدد القتلى ٥٠٩٦ الذي يعد رقماً قياسياً في عام واحد على مدى العقدين الماضيينُ ويعود السبب الى السفن المكتظة، ونتيجة لنشر دوريات متنقلة وتقنيات مراقبة من اجل الكشف عن السفن المحملة بالمهاجرين واعتراضها ، وقد بلغ عدد الأشخاص الذين عبروا البحر المتوسط خلال السنوات الأخيرة بأكثر من مليون شخص ،بينما توفي اكثر من ٣٧٠٠ شخص عند محاولة العبور نتيجة لطرق الردع المتبعة من قبل دول الاتحاد (Charles Heller، ٢٠١٧، الصفحات ١-٢).

ترى هذه الدول ان اختيار الجدران الحدودية هو الحل الأمثل للحد من حجم الهجرة غير الشرعية نتيجة لاستجابة للجماعات اليمينية المعادية للأجانب، وذلك لمجموعة من الدوافع والأسباب بحسب سياسة الدولة المنشأة للجدار، وفيما يلي سيتم عرض أبرز الدوافع التي أدت الى بناء الجدران وكما يأتي.

١. الدوافع الاقتصادية:

ترتبط الهجرة والاقتصاد ببعضهما البعض ارتباطاً وثيقاً ، وغالباً ما يكون الدافع الرئيس للهجرة لدوافع اقتصادية فعلى سبيل المثال قد يحصل الفرد على وظيفة او أجور اعلى لذا فان الوضع الاقتصادي للبلد له تأثير على حجم الهجرة سواء النازحة او الوافدة للبلد (Sjef Ederveen, 2014, p. 43)، ونتيجة لذلك قد يتم انشاء الجدران لدوافع اقتصادية بالدرجة الأساس للحد من اثار حجم الهجرة الوافد غير الشرعية ، و التي قد ينتج عنها ضغط على دول المقصد خاصة مع محدودية الموارد وفرص العمل ، فقد تؤدي الهجرة غير المنظمة وغير الشرعية الى زيادة الضغط على منظومة الحماية الاجتماعية والمساعدات التي تقدمها بلدان المقصد خاصة اذا كان المهاجرين لهذه البلدان ذات مهارات متدنية لا

يمكن الاستفادة منها في العمل و اندماجها في المجتمع ، كما يمكن ان ينتج عن الهجرة لهذه الدول مكاسب كبيرة بالنسبة للعمالة التي تنتقل من دول المنشأة التي غالباً ما تكون دول منخفضة الأجور و تعاني من ارتفاع معدلات البطالة الى دول المقصد التي تتميز بكونها دول ذات الأجور العالية ، ومن ثم فان نتيجة ذلك تؤدي الى خروج العملات وتحويلات الى البلدان المنخفضة الأجور التي يقوم بها العمال لتحويلها الى اسر هم في تلك البلدان مما يعني خسارة دول المقصد لهذه العملات وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي ، فضلاً عن الضغط والمنافسة التي قد تحدث بالنسبة لسكان دول المقصد ،اذ غالباً ما يتقاضى العمالة من المهاجرين أجور اقل وساعات عمل أطول مقارنة بسكان الدولة مما يؤدي الى الاعتماد على العمالة المهاجرة بشكل اكبر من قبل أصحاب العمل و انتشار البطالة بين سكان الدولة الأصليين ،وذلك يؤدي الى خلق مشكلات عدة منها عدم تقبل للمهاجرين و المعاملة السيئة وحتى الحقد والكراهية في بعض الأحيان من قبل سكان الدولة المستقبلة لهم .

٢. الدوافع السياسية:

يحظى بناء الجدران اليوم بدعم سياسي بشكل اكبر من أي وقت مضى ، من اجل السيطرة و تقييد حرية التنقل بين الدول ، فقد تغير دور الحدود طوال القرن العشرين متأثراً بالسياسات خاصة بعد احداث ١١ سبتمبر لسنة ٢٠٠١ ، اذ بدا التعامل مع الحدود على انها مناطق للحرب حتى وان لم يكن هنالك تهديد بفقدان الأرض ، اذ يتم عسكرة الحدود و تعزيزها عن طريق بناء جدران عازلة (Brunet, 2018, p. 13) ، اذ تسير السياسة نحو نشر الرعب و الخوف ، فقد تم ادخال إجراءات سريعة من اجل تأمين الحدود كما قامت دول الاتحاد بتعزيز الامن الخارجي عن طريق الدخول في سياسات واتفاقيات مشتركة او ما يعرف بسياسة الامن والدفاع المشتركة مع دول خارج الاتحاد والتي تعتمد بشكل أساسي على زيادة قدرتها العسكرية كما تعمل على تطوير البنى التحتية والعسكري لتلك الدول من اطار التعاون مع تلك الدول ، اذ يتم ذلك من خلال الاتفاقيات وكالة خفر السواحل الاوربية (فرونتكس) او بمعنى اخر يجب ان تسعى دول خارج الاتحاد الأوربي الى العمل على تأسيس سياسات قائمة على احتياجات ومتطلبات الاتحاد كتشديد الرقابة على الحدود و وتدريب قوات الامن وضباط الحدود والسماح بعودة المهاجرين و هو الامر الذي تتكفله فرونتكس بشكل كامل والذي يعد من اهم أهدافها الرئيسية هو الامن الأوربي واعتراض الاشخاص الذين يهاجرون بطريقة غير شرعية ، كما ويتم تفسير ضعف الحدود على انه تهديد لأمن أوروبا ، فقد أظهرت الاستراتيجية الأمنية لعام ٢٠١٦ رؤية مشتركة تتضمن خطاباً يصف التهديدات الخارجية بأنها تهديدات داخلية لدول الاتحاد ، كما تم إعادة خطاب مماثل لعام ٢٠١٧ والذي أسس العلاقة بين الإرهاب والهجرة كتأكيد على الأخيرة بكونها قضية امنية (Brunet، ٢٠١٨، الصفحات ١٤-١٦) .

كما تم تأييد ذلك في الولايات المتحدة الامريكية من خلال الأوامر التنفيذية التي تم التوقيع عليها من قبل الرئيس السابق للولايات المتحدة دونالد ترامب بعد تولي منصبه بشكل مباشر ،وكانت معظم هذا الأوامر لها تأثير مباشر على المهاجرين ، اذ عمد التوقيع جملة اوامر تخص مراقبة و تقيد الهجرة الخارجية مثل تحسين امن الحدود و زيادة الوظائف الخاصة بوكلاء الهجرة و الجمارك في هاتين الوكالتين اللتان تعملان على اعطاء الاولية لترحيل جميع المهاجرين غير الشرعيين ،كذلك اصدار أوامر بمنع او تقييد الهجرة من جنسيات او قوميات او ديانات محددة كما حصل من حظر دخول المهاجرين من سبع دول ذات غالبية مسلمة و كذلك تعليق برنامج قبول اللاجئين (OAmnesty International، ٢٠١٧، الصفحات ٦-٧)،فضلاً عن خطابات التعصب والكراهية ضد المهاجرين من المكسيك وعدهم كتهديد للولايات المتحدة ،اذ دعى ترامب الى اتخاذ تدابير والإجراءات لوقف تدفق المجرمين الى الدولة كما دعى لمعالجة الاتجار بالبشر وخطر الأنشطة الاجرامية الأخرى ، وهنا لا بد من الإشارة ان القسم الأكبر من خطابات الرئيس الأمريكي كانت تعمل على خلط بين فئات مختلفة من السكان اذ يتضح عند مراجعة الخطابات هناك خلط واضح بين اللاجئين والمهاجرين الغير شرعيين و المجرمين ، في حين انه لم يتم اصدار أي قانون دولي يقضي بتجريم طالب اللجوء او المهاجرين من قبل مفوضية الأمم المتحدة او القانون الأمريكي المحلي فقد تم تحديد الهجرة الغير الشرعية بحسب القانون الأمريكي بكونها انتهاكاً مدنياً وليس جنائياً ، فيما يلاحظ ان حكومة ترامب أعطت الأولوية لمقاضاة الجنائية للمهاجرين الغير شرعيين عن طريق فرض عقوبات جنائية (OAmnesty International، ٢٠١٧، صفحة ١٢).

وساهم ارتفاع اعداد المهاجرين في معظم الدول الاوربية في صعود الأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة ،فقد أظهرت النتائج الانتخابية لعديد من دول الاتحاد ارتفاع نسبة التصويت خلال ٢٠٠٢-٢٠١٧ لصالح احزاب اليمين المتطرف من قبل مجموعات متنوعة للبلدان الأوربي نتيجة لاستناد هذه الأحزاب على الايدلوجيا على أساس أصولها التاريخية والعرقية (Davis و Deole، ٢٠١٧، صفحة ١٠) وبذلك يعد الحزب الأسرع نمواً في اوروبا ، (Golder، ٢٠١٦، صفحة ١) على الرغم ان وجود الاحزاب اليمين المتطرف لم يكن ظاهرة جديدة ،اذ ان تأسس العديد من الاحزاب في اوروبا قد سبق عقد الثمانينيات الا انها لم يكن لها تأثير انتخابي واضح في العملية الانتخابية نتيجة التهميش من قبل اغلب الدول الاوربية كونها عدت الايدولوجيتان ضمن الفاشية و النازية كما ادينت القوى السياسية لليمين المتطرف نتيجة انتهاجها سلوكاً تعاونياً مع المحتل للدول التي احتلتها المانيا (AL-Jabiri، ٢٠٠٨، الصفحات ٤٨-٤٩).

و ينظر الى الهجرة من قبل الأحزاب اليمين المتطرف على انها علامة على تأكل العناصر الاساسية للدولة القومية ، اذ انها تشكل تهديداً مباشراً للسيادة الوطنية والاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي (Saddiki، ٢٠١٧، الصفحات ٧٣ -٧٤) ، فهي تستند على مبدأ ان السكان الاصليون هم الاحق بكل شيء وان اوروبا للأوروبيين وهو ما يعد جوهر فلسفة هذه الاحزاب واعطاء المبرر لوجوده والدافعية لاستمراره و توسعه (Hussein، ٢٠٢١، صفحة ٢٢٠) ، ومن ثم فأن هذه الأحزاب المعارضة للهجرة في دول أوروبا تعمل على فرض السيطرة والسيادة على مؤسسات الحكومية ، فقد بينت الدراسات والبيانات ان الزيادة السريعة للمهاجرين قد شكلت تحدياً كبيراً للبلدان الاوربية في معظم القطاعات مثل التعليم و العمالة وغيرها ، وكان التحدي الأكثر جوهرية هو الصعود المتزامن للأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة في العديد من البلدان في الاتحاد، و تعمل هذه الأحزاب على مناصرة الخطابات العنصرية للهوية العرقية الامر الذي ينذر بإمكانية الصراع العرقي في أوروبا ، فقد بينت الدراسات تأثير الهجرة على نجاح الانتخابي التي حققتها الأحزاب اليمينية المتطرفة وتوسع نفوذها عن طريق اختلاف الثقافة بين المهاجرين و السكان الأصليين والذي ساهم في الوصول للسطلة بشكل اكبر ، الذي قد يشكل تحديات كبيرة للمهاجرين والسياسات الحكومية المؤيدة للهجرة عن طريق تغير التوازن السياسي داخل دول اوروبا ، فقد تؤدي زيادة الهجرة السريعة الى تعزيز الدعم الإضافي للأحزاب ذات الهوية العرقية والقومية التي تدعمها ومن ثم ترجمة هذا الدعم وتحوله الى قوة سياسية فعلية ، كما يمكن ان تعمل تدفق الهجرة الى إعادة النظر من قبل الأحزاب اليسار واليمين الوسطي لوضع تعديلات لقوانين الهجرة من اجل تقليل الدعم للأحزاب السياسية والتي من شأنها احداث تغييرات اكثر دراماتيكية للسياسة الاوربية (Davis و Deole، ٢٠١٧، الصفحات ١١-١٥)

وهو ما يتعارض و يظهر مزيج من التناقضات حول سياسة أوروبا المعلنة للعالم بشكل وضح حول قضايا حقوق الانسان و التصريحات المعلنة والمؤيدة لحرية التنقل للأفراد خاصة الهاربين من مناطق الحرب و النزاع كما انها ترفض ظاهرياً سياسة الجدران الحدودية لكنها في الوقت ذاته وفي الواقع من المؤيدين للخطابات المعارضة للهجرة و الممارسات الأمنية التي تجرم حركة الافراد المهاجرين وتصنفها من التحديات التي تهدد امن أوروبا .

٣. الدوافع الاثنية:

يتمتع المهاجرون في أوروبا بتاريخ طويل من المعاناة من العنصرية، بالرغم وجود بعض هذه الجماعات التي هاجرت الى أوروبا استقرت واندمجت في المجتمع بشكل كامل وتتحدث لغة البلد و تساهم في التطور الاقتصادي بالرغم من الحواجز والتمييز ،اذ يلاحظ ازدياد معاناة المهاجرين بشكل اكبر بعد الهجرات خلال السنوات الأخيرة و زيادة اعداد طالبي اللجوء الامر الذي يساهم في تطور الخطابات السياسية كرد للفعل لعديد من الاحداث والهجمات الإرهابية التي حدثت في العديد من البلدان الاوربية والتي يزعم ارتكابها من قبل طالبي اللجوء (European Network Against Racism, 2016, p. 7)، فقد ظهرت العديد من المناقشات من قبل قادة دول الاتحاد بما يعرف بأزمة الهجرة او اللاجئين ، وهي في الحقيقة تخفي الأثر العرقي للسياسة المتبعة من قبل حكومات هذه البلدان ، فعلى الرغم من اختلاف مناقشة لازمة الهجرة عن الجانب العرقي الا انها تشترك وتظهر صور العنصرية بشكل واضح ،اذ تؤكد السياسة المتبعة على أهمية وضع ممارسات تهدف لحماية مصالح السكان الأصليين ومنحهم امتيازاً ، كما وتظهر بعض الدول رفض قاطع في وضع سياسات لإعادة دمج

المهاجرين مع المجتمع وتعمل على تأكيد هويتها وسيادتها ، فعلى سبيل المثال يرفض بعض السياسيين في الدنمارك الاعتراف واستبعاد الدنماركيون من أصول اجنبية ، اذ ينظر بانه لا يكفي بان يكون الاشخاص قد تم ولادتهم و ترعرعوا ويتحدثون ويعملون ويدرسون في المدراس الدنماركية بان يكونون دنماركيون ، كما ظهر الخطاب العنصري والعرقي في كل من استونيا ولتوانيا و المجر وبولندا ،اذ اوضحت الحكومات ان المهاجرين غير الشرعيين غير مرحب بهم في البلاد خاصة المسلمين، وقد تم اطلاق الإعلاميين و السياسيين العديد من خطابات الكراهية و العنصرية المناهضة للهجرة، ان مثل هذه السياسات المتبعة من قبل الدول تقوم بتصنيف قسم من المهاجرون المسلمون بانهم غير شرعيين ويتم تجريمهم ضمنياً ، في حين يتم تصنيف الاخرون على انهم ارهابيون محتملون وهو ما ينطبق بشكل خاص على المهاجرين القادمين من منطقة الشرق الأوسط، وتعود معادات المسلمين الى العمليات الإرهابية التي حدثت في عدد من دول أوروبا كأحداث فرنسا و بلجيكا عامي ٢٠١٥-٢٠١٦ مما أدى الى زيادة و انتشار خطاب الكراهية المعادية للمهاجرين والإسلام (European Network Against Racism، ٢٠١٦، الصفحات ٩-١٠) كما وقد أظهرت اسبانيا مخاوفها من نمو السكان المسلمين ومن تحول الديموغرافي للجيبين (سبتة و مليلة) بشكل كامل لصالح المجتمع المسلم والهيمنة الكاملة للمناطق (Saddiki، ٢٠١٧، صفحة ٨٠) .

ان موضوع انشاء الجدران المانعة او المقيدة للهجرة الدولية قد حظي بمناقشات واسعة سواء بين السياسيين او الباحثين في شتى المجالات وكذلك على مستوى الرأي العام لسكان البلدان المصدرة والمستقبلة للمهاجرين ويمكن ان نوجز وجهات النظر حول هذا الموضوع في نقطتين او رائيين هما كما يأتي:

١) الرأي المؤيد لأنشاء هذه الجدران:

يرى مؤيدي بناء الجدران ان فائدته تتمثل في الحد من حجم الهجرة غير الشرعية والتي تفرض تكاليف كبيرة على الدول المقصد ومن ثم فالجدار سيوفر حماية بشكل اكبر خاصة مع التعرف على خصائص المهاجرين ممن لديه سوابق اجرامية او نزاعات متطرفة تؤثر على امن و وحدة الدولة او يكونوا ذا مستوى علمي و اقتصادي ضعيف ولا يملكون المهارات و الامكانيات الضرورية للاندماج مع المجتمع الجديد الامر الذي يؤثر على استنزاف موارد الرعاية الاجتماعية و تدهور الاقتصاد (Vernon، ٢٠١٩، صفحة ١٤) ، كما يرى المؤيدين ان قيام الجدار الحدودي بين الولايات المتحدة والمكسيك هو محاولة لتقليل تدفق الهجرة ، وحماية الاقتصاد والمجتمع والثقافة و كذلك الاستقرار السياسي للولايات المتحدة ، كما تم تبرير الحكومات لبناء تلك الجدران لمنع تهريب البضائع و تجارة المخدرات و ادارة النزاعات الاقليمية للحد من المسلحين في بعض الاوقات ومن ثم فان بناء الجدران يعد اجراءاً فعالاً للحماية (Dumbrava، ٢٠٢٢، صفحة ٢) .

٢) الرأي المعارض لأنشاء هذه الجدران:

يظهر المعارضون للجدران عدد من الآراء والاحتجاجات المختلفة ،اذ يرى البعض ان الجدران الحدودية قد ساهمت في زيادة تهريب المخدرات بين المكسيك والولايات المتحدة بين عامي ٢٠٠٠-٢٠١١ نتيجة ابتكار العديد من طرق التهريب الغير شرعية ،فضلاً عن ارتفاع جرائم القتل بالقرب من الحدود في المكسيك ،اذ ارتفعت من ٥٠٠ الى اكثر من ٢٠٠٠ حالة وفاة نتيجة التجارة بالمخدرات، بصرف النظر عن الحالات المسجلة لمنع الهجرة غير الشرعية (Fontana، ٢٠١٩، صفحة ٦) كما يزعم المعارضون ان الجداران الحدودية مكلفة وغير فعالة وان الأدلة التجريبية على فعالية الجدار ضئيلة وهو يرجع الى سببين تتمثل في صعوبة قياس الهجرة الغير شرعية والامر الاخر يعود الى لجوء المهاجرين الى اختيار طرق بديلة الامر الذي يتطلب إيجاد طرق لمعرفة تأثير وفعالية هذه الجدران ومعرفة حجم كل من هذه الاستجابات المحتملة بالرغم من صعوبة تحديد هذه المتطلبات في تحديد فعالية الجدران فقد ساهم الجدار بين الولايات المتحدة والمكسيك بانخفاض الهجرة بحوالي ٤٦٠٠٠ شخص سنوياً أي بمقدار ٥% ان هذا الانخفاض الملحوظ بين عامي ٢٠٠٥-٢٠١٥ في المقابل قد رافق هذا الانخفاض اثار اقتصادية على الافراد الأمريكيون نتيجة حدوث خسائر للعمال ذو المهارات العالية و مكاسب طفيفة بالنسبة للعمالة ذو المهارات المنخفضة (Treb Allen, 2019, p. 2) .

كما يرى المعارضون ان هذه الجدران تعمل على تقييد التعاون بين الجيران من خلال تقييد التبادل التجاري والمكاسب والذي قد يؤدي الى تحديد رفاهية السكان في كلا الجانبين أي انها تقلل من رفاهية السكان عن طريق تقييد المكاسب من التعاون والتجارة، كما تشمل التكاليف غير الاقتصادية للجدران الى انهيار الروابط الثقافية وانعدام الثقة التي قد تؤدي الى توليد الإرهاب والعنف فضلاً عن الحاق الضرر بالأراضي الزراعية وتهديد الحياة البرية (Vernon، ٢٠١٩، صفحة ١٤)

ولعل اهم ما يثير التساؤل حول التخوف الكبير الذي تصر عليه معظم الدول المتقدمة والعمل على زرع الرعب بين المواطنين من المهاجرين والتهديد المحتمل لأمن هذه البلدان في حال استمرار حجم الهجرة فعند الاطلاع على التحليلات التي تستند عليها معظم هذه الدول من خلال وسائل الإعلام التي تعمل على نقل صوره عن تدفقات الهجرة ومناقشة أوضاع المهاجرين بشكل سطحي وغير موضوعي وغالباً ما تكون غير منصفه ، فيما لم يتم التطرق الى الأسباب التي أدت الى زيادة حجم الهجرة وتوضيح أسبابها بالشكل المناسب ، بمعنى اخر ان اغلب هذه التحليلات و المناقشات تركز على زيادة حجم الهجرة وكيفية تأثيرها وتهديدها على هذه الدول في حال استمرارها لكن لا يتم توضيح وشرح ما هي الأسباب التي تؤدي الى استمرار الحروب في البلدان التي ينزح منها السكان و لماذا هناك حرب ولماذا ينزح السكان ،فاذا تم تحديد نسبة مئوية فسنرى ان ٩٥% من المحللين و الاعلام يتحدثون عن مشكلة اللاجئين ،لكن ٥% فقط منهم يحللون الأسباب، اذ تتحدث قلة من هذه التحليلات عن تلك المصالح التي تكمن خلف خطابات الكراهية للمهاجرين و التأكيد على تعزيز حماية الحدود التي تحمي بلدان الشمال وتختفي جميع إجراءات من نهب موارد و الترويج للصراعات و الاعمال العسكرية و تجارة الأسلحة ،بمعنى اخر فأن هذه الدول هي نفسها التي تعمل على تدمير بلدان الجنوب او البلدان النامية عن طريق التدخلات في الشؤون الداخلية و العسكرية (Brunet، ٢٠١٨، صفحة ١٧)

والتساؤل الاخر الذي يمكن طرحة ومناقشته حول أهمية الجدران المقامة والتي يتم تشييدها حالياً، لابد من إعطاء نظر واقعية تبين التطور الحاصل، اذ لا يمكن للجدران ان توقف الصواريخ والأسلحة البيولوجية والطائرات بدون طيار وحتى الهجمات الالكترونية التي تتجاوز الجدران بالكامل، فهل تم انشاء الجدران من اجل منع تهريب المخدرات والأسلحة غير المشروعة ؟ وعند الاطلاع على الأدلة تظهر الفعالية المحدودة للجدران على الحرب ضد المخدرات، كما ان التكاليف انشاء تلك الاسوار تعد غير متوازنة و غير منطقية مع النتائج الفعلية التي تحققها، ويمكن استخلاص نتيجة واحده واضحة بشان الجدران المقامة ، تتمثل في اقامة الدول الغنية للجدران ضد الدول الفقيرة من اجل عدم السماح للمساواة (Victoria Vernon, 2020, p. 47).

تظهر الدول ان عسكرة الحدود هي في الأساس لتعزيز الامن و مهام الإنقاذ وانها أنشاء من اجل ردع للمهاجرين من القيام و المجازفة في رحلات خطرة ،بينما يظهر الواقع عكس الصورة في ان عسكرة الحدود في الأساس المشكلة لما تؤديه من دفع المهاجرين الى اختيار طرق اكثر خطورة واقل امان نتيجة لتعزيز امن الحدود (Akkerman، Expanding the Fortress، ٢٠١٨، الصفحات ٢٠-٢١).

ان الجداران التي تم انشاءها لمنع الهجرة و تهريب المخدرات هي بالحقيقة لا تردع ذلك ، لكون اغلب عمليات التهريب تتم عن طريق مقصورات سرية وبضائع الشحن يصعب فحصها باستخدام نقاط التفتيش القانوني ،كما يتم نقل المخدرات عن طريق أنظمة معقدة من الانفاق تحت الجدار بين عامي ١٩٩٠ – ٢٠١٦ تم اكتشاف ٢٢٤ نفقاً بعضها مزود بفتحات تهوية واضواء كهربائية ، كما ادى اقامة الجدار بين دول الى زيادة تكلفة تهريب البشر من خلال دفعهم الى أماكن ابعد من الصحراء في ايدي عصابات المخدرات يصل متوسط للسعر الى ٤ الاف دولار امريكي ٢٠١٧ و وغالباً ما يكون المهربين اشخاصاً مسحلين مما قد يعرض المهاجرين للخطر او يترك المهاجرين احياناً ليلقوا بحتفهم في الصحراء ،فقد سجلت ٤٥٠٠ حالة وفاة مهاجرة على طول الحدود الامريكية والمكسيك بين عامي ٢٠٠٦ – ٢٠١٧ كما لوحظت حالات مماثلة في أوروبا حيث اجبر المهاجرين الى اتباع طرق بديلة اكثر خطورة وتكلفة عن طريق البحر تصل الى ١٠٠٠ يورو بين عامي ٢٠١٤-٢٠١٧ وقد اظهر البيانات ان عدد المهاجرين الذين لقو حتفهم يصل الى اكثر من ١١٠٠٠ مهاجر في البحر، مما سبق يمكن ملاحظة ان البلدان الغنية المتقدمة هي الدول المنشأة للجدران الحدودية ضد البلدان النامية الفقيرة و من خلال إعادة النظر للتكاليف المنفقة لبناء الجدران فيظهر ان متوسط الناتج المحلي الإجمالي للدولة التي اقامت جدار حاجزاً بين عامي ٢٠٠٠-٢٠١١ كان خمس مرات اكبر من الناتج المحلي الإجمالي

للدولة المستهدفة فعلى سبيل المثال أظهرت الدراسات وجود فوارق اقتصادية لها تأثير كبير ، فاذا تم استغلال هذه التكاليف لمساعدة الدول النامية وحل مشكلة الفقر في هذه البلدان وتطوير الاقتصاد لحلت مشاكل الهجرة الغير شرعية دون اللجوء لبناء الجدران (Vernon، ٢٠١٩، الصفحات ١٢-١٣)

تعرض كل من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة بسبب ذلك الى انتقادات شديدة لإعطاء الأولوية لضوابط الحدود على حقوق الإنسان للمهاجرين ولإضفاء الضوابط على الحدود إلى الخارج بالتعاون مع دول اخرى ،لديها سجل سيئ في مجال حقوق الإنسان وقد لا تحترم مبدأ عدم الإعادة القسرية ، بالرغم من سوء حالة حقوق الإنسان للمهاجرين وبالتالي رفض دخولهم. كما أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكماً أشارت فيه إلى انتهاك حق مواطني الدول الثالثة في تقديم طلبات لجوء وحظر الطرد الجماعي عند إعادة جميع طالبي اللجوء والمهاجرين على الحدود الخارجية. كما أدى تصاعد الإرهاب والجرائم الخطيرة عبر الحدود على أراضي الاتحاد الأوروبي إلى ظهور فجوات وتجزئة في أنظمة معلومات الاتحاد الأوروبي التي تزود حرس الحدود وضباط الشرطة والسلطات الأخرى بمعلومات عن الأشخاص الذين يعبرون الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك ، ليست كل دول الاتحاد الأوروبي مرتبطة بجميع الأنظمة الحالية وهناك سياقات مؤسسية وقانونية وسياسية مختلفة تعمل فيها هذه الأنظمة. بالإضافة إلى ذلك ، تتمتع السلطات المختلفة بوصول مختلف إلى البيانات ، والتي يتم تخزينها بشكل منفصل في أنظمة مختلفة عادة ما تكون غير مترابطة (Radjenovic، Protection of EU external borders، ٢٠١٩، صفحة ٣) .

تفخر معظم بلدان العالم المتقدم بتعزيزها لحقوق الانسان والديمقراطية وفي الحقيقة ماهي الا واجهة إعلامية و إعلانية على المواقع الرسمية والمنشورات على التزام الدفاع عن حقوق الانسان امام انظار العالم فهي لا تظهر الصورة الحقيقة ،اذ يتضح ذلك عن طريق العرض السابق الذي يظهر حجم التغيرات التي طرأت على حدود تلك الدول والعواقب التي تواجه المهاجرين على مدى العقود الثلاثة الماضية ، اذ تم تحويل الحدود من نظام الغرض منه مراقبة واعتراض الأشخاص الذين ينتهكون قانون الهجرة الى مواقع امنية عسكرية بشكل كامل عن طريق عسكرة الحدود وتحصينها بأحدث أنظمة المراقبة المطورة وتقنيات تكنولوجيا المعلومات كأجهزة الاستشعار عالية التقنية (Jones, 2016, p. 1)، الامر الذين يبين وجود تناقض واضح مع ما يتم تداوله من قبل قادة تلك الدول فعلى سبيل المثال سارع القادة الأوروبيون إلى التنديد بتجارة الرقيق للنازحين بشكل قسري في ليبيا ٢٠١٧ التي اظهرتها بعض التقارير ،وصف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون المزادات بأنها "فاضحة" و "غير مقبولة" و "جريمة ضد الإنسانية" ،كما ادانة الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية ،كما صرح رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي حول التقارير معاملة الأفارقة - وخاصة الشباب - من قبل المهربين والمتاجرين مروعة" لا يمكننا قبول حدوث هذا الامر ومن الواجب تكثيف القتال ضد هولاء المجرمين عديمي الضمير وتقديمهم الى العدالة (Akkerman, Expanding the Fortress, 2018, p. 8).

في الختام يمكن القول ان الهدف الحقيقي خلف بناء الجدران في هذه المناطق المختلفة من العالم ما هو الا كتذكير بالحواجز الاقتصادية والسياسية والثقافية و الاثنوجرافية واهمها الدين التي لا يزال يؤمن بها العديد من سكان هذه الدول خاصة الاحزاب اليمينية المتطرفة مع تزايد التوترات في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا و زيادة العمليات الارهابية على الرغم ان معظم هذي السياسات تظهر عكس صوره من خلال اظهر كافة اشكال الديمقراطية امام مرى العالم في الدفاع عن حقوق الانسان و المستضعفين من السكان و حق المساواة في توفير حياة كريمة.

٥- استنتاجات الدراسة

١) هناك تسارع في وتيرة انشاء الجدران العازلة بين الدول وتعزيز وتطوير الاقدم منها في سبيل الحد من حركة الأفراد وتقييد الهجرة الدولية وخاصة الغير شرعية منها.

٢) ان انشاء مثل هذه الجدران يتعارض مع الإعلان العالمي لحقوق الأنسان و المواثيق الدولية خصوصاً ان الدول المنفذة لها هي ذاتها من تدعي الحرية و الديموقراطية و الدفاع عن حقوق الأنسان ومن كانت تندد بجدار برلين سيء الصيت و الذي ما ان سقط قامت هي بأنشاء جدران اكثر منه سوءاً.

٣) ان الاحداث والأوضاع السياسية والاقتصادية والبيئية في منطقة الشرق الاوسط وافريقيا واميركا الوسطى تنذر بزيادة في تدفق المهاجرين واللاجئين الغير شرعيين مستقبلاً وعليه فأن انشاء هذه الجدران لن تكون حلاً فعالاً بقدر ما هو العمل على معالجة المشكلات القائمة في تلك البلدان لمنع تدفقات المهاجرين منها.

٤) اظهرت الجدران التي أقيمت سابقا فعالية محدودة ، فعند مراجعة التاريخية الجدران السابقة التي تم انشائها من نواحي اقتصادية فقد اثبتت فشلها بشكل تام ولعل خير الأمثلة على ذلك هو جدار برلين الذي تم انشاءهم والتي اثبتت فشله مع الايدولوجية التي كانت تدعم تلك الجدران في ذلك الوقت هو ما يبين محدودية وفقدان الجدران فعاليتها مع مرور الوقت فعلى الرغم من التطور التقني والتكنولوجي لمراقبة الحدود من قبل البلدان المتقدمة في المقابل يظهر التقدم وتطور بالأساليب الي يتم استخدامها من قبل المهربين من ناحية أخرى عن طريق إيجاد طرق وامكانيات جديدة للتهريب .

٥) ان انشاء تكاليف جدار لمنع الاعمال الإرهابية غير مبرر ولعل افضل الأدلة لهذا الامر يعود الا ان اغلب الاعمال الإرهابية التي تم ارتكابها خلال السنوات الأخيرة في معظم دول الاتحاد الأوربي و دول الولايات المتحدة و استراليا كانت من قبل افراد مقيمين قانونيين من داخل هذه الدول نفسها ،كما ان التكاليف انشاء الجدران مقابل النتائج المستحصلة محدودة لكون طرق الهجرة الغير شرعية و التهريب متنوعه ولا يمكن السيطرة عليها من خلال الجدران خاصة مع التقدم والتطور التقني التكنولوجي الذي يسهم في ابتكار طرق جديدة و متعددة يصعب التنبؤ بها . اذ ان هذه التكاليف العالية لأنشاء الجدران عالية كان من الممكن توجيهها في أمور اخر لتطوير المدن وتحسين خدمات البنى التحتية والصحية والاقتصادية.

٦) ازدهار وانتعاش سوق امن الحدود بشكل مستمر، يقابله زيادة في حجم صادرات الأسلحة بشكل كبير لدول التي تعاني من صراعات وتوترات داخلية في كل من الشرق الأوسط وشمال افريقيا نتيجة ترخيص تصدير الأسلحة للمدة من ٢٠٠٥- ٢٠١٤ ويعود السبب الى انخفاض أسعار النفط والعائدات، وزيادة انتشار الصراعات في المنطقة، وهو ما يظهر وجود علاقة واضحة بين الدول والشركات المصنعة للأسلحة وشحنها الى بلدان التي تعاني من نزاعات وتدهور في الوضع الامني.

٧) تشير النتائج ان اندمج المهاجرين الاجتماعي والاقتصادي يلعب دوراً مهماً في تكوين وخلق المشاعر المعادية للمهاجرين من قبل السكان الاصليين لدول المقصد.

٨) ان موضوع الهجرة غير الشرعية وانشاء الجدران المانعة لها مثل ارضية خصبة لنمو وصعود الاحزاب اليمينية المتطرفة التي وجدت فيه فرصة للصعود الى الحكم بعد عقود من تراجع شعبيتها ومناصريها.

Foreign References

Ainhoa Ruiz Benedicto Pere Brunet .(٢٠١٨) .*BUILDIN Wallsfear And Securitizationin The European Union* .Barcelona: CENTRE Delas D'estudis Per La Pau,Tni Transnationalinstute.

Alan D. Bersin .(٢٠٢١) .*Migration Management And Border Security: Lessons Learned* .Washington: Transatlantic Council On Migration,Migration Policy Institute.

Anja Radjenovic .(٢٠١٩) .*Delivering For Citizens Protection Of Eu External*

Borders . European Union: European Parliamentary Research Service.
Anja Radjenovic .(٢٠١٩) .*Protection Of Eu External Borders* .European Union: European Parliamentary Research Service.
Anthony Edo And Yvonne Giesing .(٢٠٢٠) .*Has Immigration Contributed To The Rise Of Rightwing Extremist Parties In Europe* .Germany :European Network Of Economic And Fiscal Policy Research Publisher.
Anthony Edo, Yvonne Giesing.(2020). Has Immigration Contributed To The Rise Of Rightwing Extremist Parties In Europe, European Network For Economic And L Policy Research, Vol. 4,Munich.
Australian Bureau Of Statistics .(2021). Net Overseas Migration By Country Of Birth, State/Territory By Reference Period - Financial Years, 2004-05 To 2019, Canberra.
Australian Bureau Of Statistics.(2023). Net Overseas Migration By Country Of Birth, State/Territory By Reference Period - Financial Years, 2004-05 To 2022, Canberra.
Cauê Dobbin ,Melanie Morten Treb Allen .(٢٠١٩) .Border Walls .*Working Paper* .National Bureau Of Economic Research.
Christopher B. Fontana .(٢٠١٩) .The United States 'Border Wall: A Maritime Perspective .*Thesis* .California.
Commonwealth Of Australia .(٢٠١٧) .*A History Of The Department Of Immigration Managing* . Australia: Commonwealth Of Australia.
Costica Dumbrava .(٢٠٢٢) .*Walls And Fences At Eu Borders* .European Parliamentary Researchservice.
Ellen Moore .(٢٠٢٠) .Sentencing' Crimmigrants': How Migration Law Creates A Different Criminal Law For Non-Citizens .*Unsw Law Journal*)Volume 43.(
European Network Against Racism .(٢٠١٦) .*Racism And Discrimination In The Context Of Migration In Europe* .Brussels: The European Network Against Racism (Enar.(
Eurostat ,Source Of Data, Online Data Code Migr_Imm12prv.
Https://Ec.Europa.Eu/Eurostat/Databrowser/View/Migr_Imm12prv/Default/Table?Lang=En
Fuaad Mohammed Freh .(٢٠١٧) .Prevalence Of Indicators Of Psychological And Mental Disorders Among Silent Victims (Forcedly Displaced .(*Alustath Journal For Human And Social Sciences*.
Hamza Chouay .(٢٠٢٣) .The Historical Context Of Migration In Morocco To Europe: From Forced Migration To Irregular Migration .*Journal Of Legal Sciences*.(العدد ١)
Klaus F. Zimmermann Victoria Vernon .(٢٠٢٠) .*The Economic Geography Of Cross-Border Migration* . New York.
Lewis Davis و،Sumit S Deole .(٢٠١٧) .Immigration And The Rise Of Farright Parties In Europe .*Iss. 4*.
Lorenzo Pezzani And Maurice Stierl Charles Heller .(٢٠١٧) .Disobedient Sensing And Border Struggles At The Maritime Frontier Of Europe . *Epheres Journal For Digital Cultures*.
Mark Akkerman .(٢٠١٨) .*Expanding The Fortress* المجلد) Jubels) .(Nick

Buxton And Wendela De Vries (المحرر، Amsterdam: Transnational Institute.

Mark Akkerman .(٢٠١٩) .*The Business Of Building Walls* .Centre Delas D'estudis Per La Pa,Transnationalinstitue.

Mark Akkerman .(٢٠٢٢) .*Border Wars* . Transnationalinstitute.

Matt Golder .(٢٠١٦) .Far Right Parties In Europe .*Annual Review Of Political Science*.

Migration Policy Institute Transatlantic Council On Migration .(٢٠٢١) . *Migration Management And Border Securitylessons Learned* .Belgium.

Mustafa Jasim Hussein .(٢٠٢١) .The European Union And The Extremist Right Phenomenon: Brexit As A Model .*Political Sciences Journal*.

Oamnesty International .(٢٠١٧) .*Facing Walls Usa And Mexico's Violations Of The Rights Of Asylum-Seekers* .Uk: Oamnesty International.

Office Of Immigration Statistics ٢٠١٩ .(٢٠٢٠) .*Yearbook Of Immigration Statistics* . Washington, D.C.

Office Of Immigration Statistic2022.(2023). Yearbook Of Immigration Statistics,Washington, D.C.

Paul Dekker,Marcel Coenders ,Albert Van Der Horst And Others Sjef Ederveen .(٢٠١٤) .*Destination Europe. Immigration And Integration In The European Union* .Netherlands: Cpb Netherlands Bureau For Economic Policy Analysis.

Reece Jones .(٢٠١٦) .*Violent Borders Refugees And The Right To Move* . London: Verso.

Said Saddiki .(٢٠١٧) .*World Of Walls: The Structure, Roles And Effectiveness Of Separation Barriers* .Uk: Cambridge.

Samantha Ponting .(٢٠١٢) .A Political Economy Of Contemporary Border Security Walls .*Master Of Arts In Political Economy* .Ontario: Carleton University Ottawa.

Sattar Jabbar Al-Jabiri .(٢٠٠٨) .The Parties Of The Far Right In Europe: A Study In The Thought And Political .*Journal Of International Studies*.

U.S. Customs And Border Protection .(٢٠٢٠ ،١٠ ٢٩) .DHS And CBP Celebrate 400 Miles Of New Border Wall System.

Victoria, Zimmermann, Klaus F. Vernon .(٢٠١٩) .*Walls And Fences: A Journey Through History And Economics* .Global Labor Organization (GLO),Essen.